سياسات الاقراض في المصارف التجارية العراقية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية . دراسة تحليلية قياسية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) .

الاستاذ الدكتور
صاحب نعمة العكايشي
جامعة الكوفة- كلية الادارة والاقتصاد

الباحث
عزيز مزعل جابر

سياسات الاقراض في المصارف التجارية العراقية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية .
دراسة تحليلية قياسية للمدة (٢٠٠٣ـ٢٠١٦) .

الاستاذ الدكتور
صاحب نعمة العكايشي
جامعة الكوفة ـ كلية الادارة والاقتصاد

الباحث
عزيز مزعل جابر

الملخص .

تتمتع المصارف التجارية باهمية كبيرة في جميع الاقتصادات ، سواء المتقدمة او النامية منها ، بسبب دورها البارز والاساسي الذي يمس الحياة الاقتصادية في البلد من جميع النواحي ، اذ انه من بين اهم الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية هو توفير القروض المصرفية ، التي تلعب دورا محوريا في تمويل العمليات الانتاجية التي من شأنها المساهمة في زيادة الطلب على التشغيل وتقليل البطالة في البلد وزيادة الناتج المحلي الاجمالي . ومن هذا المنطلق قام الباحث بدراسة اثر سياسات الاقراض على التنمية الاقتصادية في العراق ، من خلال معرفة اثرها على المتغيرات الاقتصادية المدروسة ، اذ اتخذت الدراسة من القروض والسلف المصرفية الممنوحة من قبل تلك المصارف ، كمتغير مستقل ، وكلا من معدل البطالة السنوي ، ونمو الناتج المحلي الاجمالي كمتغيرات تابعة . من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط وبإستخدام برنامج SPSS . اثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل المذكور ، ومعدل والبطالة السنوي ، في حين كانت العلاقة طردية بين المتغير المستقل و نمو الناتج المحلي الاجمالي . الا انه ظهر من خلال الدراسة ان القطاع المصرفي في العراق يحتاج الى قدر معين من التطور كي يساهم في التنمية الاقتصادية بشكل افضل .

الكلمات الدالة : سياسات الاقراض ، المصارف التجارية ، التنمية الاقتصادية ، البطالة ، الناتج المحلي الاجمالي .

المقدمة .

يلعب القطاع المصرفي دورا اساسيا وحيويا في التنمية الاقتصادية والمالية ، وذلك من خلال تعبئة المدخرات وتلبية احتياجات القطاعات والوحدات الاقتصادية ، فالمصارف تعد دعامة اساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة ، ولدورها الاساس الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي ، اصبحت اداة استثمارية فعالة يعتمد عليها في زيادة فعالية النشاط الاقتصادي ، وذلك من خلال قيامها بتوجيه الموارد المالية من وحدات الفائض المالي الى الوحدات التي تعاني من العجز في تمويل مشروعاتها الانتاجية ، من خلال منح القروض للمؤسسات ورجال الاعمال لتمويل مشاريعهم الانتاجية . اذ تعد قرارات منح الائتمان او الاقراض في المصارف التجارية من القرارات المهمة ، التي تمس المركز المالي ووجود تلك المؤسسات المالية ، لما يرافقها من مخاطر مصرفية مختلفة من شأنها ان تؤدي الى انهيار المصارف التجارية وافلاسها ، الامر الذي يقود الى انعكاسات سلبية على الاقتصاد بكامله قد تؤدي الى حدوث ازمة اقتصادية ، وبالتالي يتوجب على ادارات المصارف تبني سياسات وطرق حديثة من شأنها الكشف المبكر عن تلك المخاطر وتجنبها .

اولا:- اهمية الدراسة .

تكمن اهمية الدراسة في تحليل وقياس العلاقة بين سياسات الاقراض المتبعة في المصارف التجارية العراقية متمثلة بالقروض والسلف المقدمة منها ، وكذلك لما يلعبه القطاع المصرفي من دور بارز في تمويل النشاط الاقتصادي واستدامته في كل بلدان العالم ، من خلال ما يقدمه من قروض وسلف تساهم في تمويل جزءا كبيرا من المشاريع الانتاجية في الاقتصاد .

ثانيا:- مشكلة الدراسة .

ركزت الدراسة على تحليل وقياس الاثر الذي تركه الاقراض المصرفي في الاقتصاد العراقي ، وبذلك تكمن المشكلة في التساؤل التالي :-

ما دور سياسات الاقراض المتبعة في المصارف التجارية العراقية في المتغيرات الاقتصادية المدروسة وبالتالي الاثر المترتب نتيجة لذلك على النشاط الاقتصادي ؟

ويتفرع منه التساؤلات التالية :-

• ما هو تأثير سياسات الاقراض المتبعة في المصارف التجارية العراقية في النشاط الاقتصادي ؟

• هل ساهمت تلك السياسات في تخفيض معدل البطالة السنوي في البلد ؟

• هل ساعدت السياسات الاقراضية في المصارف التجارية في تحفيز وزيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي ؟

ثالثا:- هدف الدراسة .

ان الهدف الرئيسي الذي تسعى الدراسة الى تحقيقه هو معرفة العلاقة بين سياسات الاقراض في المصارف العراقية والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم اختيارها ، وهي كل من معدل التضخم السنوي ، معدل البطالة السنوي ، الناتج المحلي الاجمالي ، وما هو الاثر الذي تتركه على تلك المتغيرات .

رابعا:- فرضيات الدراسة .

أ – فرضيات علاقة الارتباط .

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية ، ويتفرع منها فرضيتين فرعيتين وكما بلي :-

الفرضية الرئيسية الاولى:- ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القروض والسلف المصرفية الممنوحة والمتغيرات الاقتصادية المدروسة (معدل البطالة السنوي ، الناتج المحلي الاجمالي) . ويتفرع منها :

الفرضية الفرعية الاولى : (ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القروض والسلف المصرفية الممنوحة ومعدل البطالة السنوي) .

الفرضية الفرعية الثانية : (ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القروض والسلف المصرفية الممنوحة ونمو الناتج المحلي الاجمالي) .

ب – فرضيات علاقة التأثير .

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية ، ويتفرع منها فرضيتين فرعيتين وكما يلي :-

الفرضية الرئيسية الثانية :- ليس هناك علاقة اثر ذات دلالة معنوية للقروض والسلف المصرفية الممنوحة في المتغيرات الاقتصادية المدروسة (معدل البطالة السنوي ، الناتج المحلي الاجمالي). ويتفرع منها الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين :-

الفرضية الفرعية الاولى (ليس هناك علاقة اثر ذات دلالة معنوية للقروض والسلف المصرفية الممنوحة في معدل البطالة السنوي) .

الفرضية الفرعية الثانية (ليس هناك علاقة اثر ذات دلالة معنوية للقروض والسلف المصرفية الممنوحة في نمو الناتج المحلي الاجمالي) .

المبحث الاول

(الاطار المفاهيمي لسياسة الاقراض وبعض المتغيرات الاقتصادية)

اولا:- الاطار المفاهيمي لسياسة الاقراض .

أ – تعريف سياسات الاقراض .

وردت عدة تعاريف لسياسات الاقراض نورد منها الآتي :

تعرف سياسات الاقراض في المصارف التجارية على انها بيان لفلسفة المصارف ومعاييرها وارشاداتها التي تضبط عملية منح القروض ويجب على الموظفين الالتزام بها عند قبولهم او رفضهم طلب القرض للمساهمة في تجنيب المصرف خسائر عدم التسديد المحتملة . (اوينو، اوتينو ، ٢٠١٣ : ٧)

كما عرفت (ذلك الاطار الذي يتضمن تركيبة القروض المصرفية وانواعها ، وبيئة الاقراض وظروفه للمصرف ، وتحديد اولويات الاقراض واجراءات ووسائل مراقبته ، وهي سياسة مكتوبة وموثقة لكي تكون سياسة المصرف واضحة ومفهومة لاصحاب العلاقة) . David & Charles .2001: 55)

وعرفها فرانكلين بأنها ، كتيب يحتوي على مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية التي وضعت من قبل الادارة العليا في المصرف ، التي تنظم عمليات الاقراض ، ومراجعة اداء المقترض ومدى جدارته لتمديد امتيازات الائتمان . (Franklin , Douglas , 2010 : 5)

ب – اهمية سياسة الاقراض .

إن الحاجة للإقراض من المصارف التجارية تكون ملحة لاكثر النشاطات الاقتصادية ، إذ نادراً ما نجد في الواقع العملي مشروعاً اقتصادياً عندما يمارس نشاطا استثمارياً يعتمد على موارده الخاصة ، فالقروض المصرفية ذات اهمية كبيرة للمصارف التجارية فهي المصدر الاساسي الذي تحقق المصارف ارباحها من خلاله . (صباح ، ٢٠٠٨ : ٨١) ، كما للسياسة الاقراضية اهمية تتعلق بالنشاط الاقتصادي للبلد حيث تتجلى هذه الاهمية بالآتي:- ١ – انها تؤدي دورا حيويا في تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد (زراعي ، صناعي ، تجاري ، وغيرها) فعن طريقها يتم تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تسهم في التنمية الاقتصادية .

٢ – دور السياسة الاقراضية لا يتوقف عند توفير التمويل للزبون طالب القرض فقط ، بل

يتعدى ذلك من خلال متابعة القرض لضمان الاستخدام السليم في الغرض الذي طلب لاجله اذ تقوم المصارف بالكشوفات على المشاريع الاقتصادية التي التي تحتاج التمويل المطلوب مما يسهم في التنمية الاقتصادية.

٣ – كما تتضمن سياسة الاقراض كيفية تمويل المشروعات الاقتصادية الضخمة التي تحتاج الى تمويل ضخم لا يستطيع مصرف بمفرده القيام به ، فيشترك في تمويله عدة مصارف مما يسهم في التنمية الاقتصادية من خلال استيعاب اكبر قدر ممكن من العمالة ، زيادة الطاقة الانتاجية والدخل القومي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي .

ج– الائتمان المصرفي .

١– مفهوم الائتمان المصرفي .

تناول الباحثون والاقتصاديون موضوع الائتمان المصرفي بإهتمام كبير لمساهمته الفاعلة في تمويل مختلف انشطة الاقتصاد ، ومن ثم الاسهام في التنمية الاقتصادية اذ ان توفير الاموال من قبل المصارف يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد وادامتها ، ويزيد الطلب على الايدي العاملة ويرفع الطاقة الانتاجية والدخل القومي ويرفع مستوى معيشة الفرد .

ان اهدافا بهذه الاهمية تتطلب اهتماما خاصا من قبل المختصين من سلطة نقدية والسلطة المالية لتحقيق هذه الاهداف وادامتها ، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه تقديم المصارف بمختلف تخصصاتها ولمختلف قطاعات الاقتصاد سقوف تمويلية وتسهيلات مالية الغرض منها تمويل مشروعات انتاجية تسهم في زيادة الانتاج .(الشيخلي ، ٢٠٠١ : ١٨)

كما عرف بأنه ثقة المصرف بعميله (فرد او شركة) حينما يضع تحت تصرفه مبلغا نقدي او يكفله فيه لمدة محدد يتفق عليها بين الطرفين مع تعهد العميل بإعادة القرض مع فوائده والعمولات المستحقة دفعة واحدة او على دفعات عند حلول موعد الاستحقاق . (السيسي ، ٢٠٠٤ : ١٥)

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن ان نقول ان الائتمان المصرفي عبارة عن تمويل (قرض) تمنحه المصارف لعملائها من افراد او شركات اساسه الثقة مقابل تعهد العميل باعادة اصل التمويل وما يترتب عليه من فوائد وعمولات دفعة واحدة او على دفعات خلال مدة معينة يتفق عليها عند التعاقد . ويتم تدعيم هذه الثقة بضمانات معينة تطلبها المصارف من العميل

تضمن للمصرف استرداد امواله عند توقف العميل عن السداد .

٢- وظائف الائتمان المصرفي

يؤدي الائتمان المصرفي مجموعة من الوظائف يمكن ان نلخصها بالآتي :- (معهد الدراسات المصرفية ، ٢٠١١ : ١١)

أ – تمويل الاستهلاك : وتعني قيام المستهلكين بدفع اثمان السلع التي يحصلون عليها آجلا ، فقد يعجز الافراد عن دفع اثمان السلع التي يحتاجونها من دخلهم الجاري لذا يمكنهم شراء تلك السلع عن طريق القروض التي تقدمها لهم المصارف .

ب – تمويل الانتاج : ان الاستثمار الانتاجي في أي اقتصاد يحتاج الى رؤوس اموال ضخمة ولما يتعذر على المنتجين تمويل استثماراتهم من مدخراتهم الخاصة اصبح اللجوء الى مصارف التجارية للحصول على التمويل المطلوب امرا ضروريا .

ج – تسوية المبادلات : اذ تقوم القروض بوظيفة تسوية المبادلات وابراء الذمة ، فالقروض تستخدم بشكل واسع بتسوية المبادلات بين الاطراف المختلفة على شكل تسهيلات ائتمانية تقدمها المصارف لعملائها .

ثانيا: الاطار المفاهيمي لبعض المتغيرات الاقتصادية المدروسة .

١- البطالة .

عرفت البطالة هي(النسبة المئوية من الناس في اقتصاد ما الذين هم على استعداد وقادرين على العمل ، ولكن لم يتسنى لهم الحصل عليه . وتنخفض البطالة عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو وتوسع،ويتزايد معدلها عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود). (C. Colander, 2006:148)

وطبقا للتعريف المتفق عليه دوليا تعرف البطالة (بأنها حالة وجود اشخاص في مجتمع ما قادرين على العمل ، ومؤهلين له من حيث النوع والمستوى المناسبين ، وراغبين فيه وباحثين عنه ، وموافقين عليه في ظل مستوى الاجر السائد ، ولا يجدونه خلال فترة زمنية محددة). وبناءا على التعريف السابق لا يعد الشخص عاطلا عن العمل الا اذا توفرت فيه ثلاثة معايير معايير وهي كالاتي :- (بيرن وستروبل ، ٢٠٠١: ٤-٥) ويمكن حساب معدل البطالة من خلال المعادلة الاتية

معدل البطالة = عدد العمال العاطلين / قوة العمل في البلد * ١٠٠ (McConnell,Brue, 2008:129)

٢- الناتج المحلي الاجمالي .

حظي الناتج المحلي الاجمالي بإهتمام بالغ من قبل الاقتصاديين والباحثين ، نظرا لما له من دور مؤثر في اقتصاد كل بلد في العالم ، حيث يعتبر مقياسا لمستوى المعيشة والرفاه الذي يتمتع به ابناء المجتمع الواحد . وعليه فقد وردت عدة تعاريف تناولته محاولة اعطاء تعريف شامل له ، وسوف نتطرق الى عدد من هذه التعاريف :-

حيث عرف بأنه ، هو القيمة السوقية الاجمالية للسلع والخدمات المنتجة في منطقة جغرافية محددة ، (وعادة ما تكون بلد) ، خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون ستة واحدة ، ويمثل الاداة التي يمكن من خلالها معرفة ما اذا كان الاقتصاد يعيش حالة نمو او انكماش .

(E. Greene, 2017: 12)، (E. Leamer,2009: 19)

اما ساميلسون ونوردهاوس فقد عرفاه ، هو مجموع القيم السوقية لعناصر الاستهلاك والاستثمار الاجمالي ، والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات وصافي الصادرات لسنة واحدة . (ساموبلسون ، نوردهاوس ، ٢٠٠٦ : ٤٥١)

ومن وجهة نظر الباحث ، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي بأنه ، مؤشر اقتصادي ، يظهر القيمة السوقية الاجمالية للسلع النهائية والخدمات التي تم انتاجها داخل الحدود الوطنية للدولة ، بعوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية ، اذ يتم جمع عناصر الاستهلاك الاجمالي والاستثمار الاجمالي ، ومجموع ما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات النهائية وصافي صادرات الدولة خلال فترة محددة غالبا ما تكون سنة واحدة ، وهو لا يدل على مستوى غنى او رفاهية الدولة او مواطنيها ، فقد يكون الناتج المحلي ضخما لكن عدد سكان الدولة كبيرا وبالتالي يكون نصيب الفرد صغيرا من الناتج المحلي الاجمالي .

المبحث الثاني : تحليل المتغيرات الاقتصادية المدروسة

اولا – تحليل تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣– ٢٠١٦).

يعانى الاقتصاد العراقي من ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع الى مستويات عالية ومخيفة وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ ، نتج ذلك عن تظافر مجموعة من الاسباب التي ادت بالنتيجة الى استفحال هذه الظاهرة الخطيرة ، ومن هذه الاسباب ، الحروب التي مر بها العراق وخاصة حرب عقد التسعينيات واحداث ٢٠٠٣ التي ادت الى تدمير معظم المنشآت الصناعية والبنية الارتكازية للاقتصاد العراقي ، حل الجيش العراقي ذلك القرار المجحف الذي اتخذ من قبل الحاكم المدني في العراق الامريكي (بول بريمر) اذ بسببه وجد آلاف العراقيين انفسهم عاطلين دون عمل ، وغيرها من الاسباب ، ويمكن توضيح نسب البطالة في العراق خلال مدة البحث وكما يأتي :-

جدول (١)

معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للسنوات من ٢٠٠٣ – ٢٠١٦ .

السنوات	القروض والسلف المقدمة من المصارف التجارية (دينار)	معدلات البطالة السنوية في العراق
٢٠٠٣	258,491,000	٢٨،١
٢٠٠٤	477,876,000	٢٦،٨
٢٠٠٥	713,387,000	١٧،٩
٢٠٠٦	1,431,910,000	١٧،٥
٢٠٠٧	2,044,612,000	١١،٧
٢٠٠٨	3,546,979,000	١٥،٣
٢٠٠٩	3,912,976,000	١٤،٠
٢٠١٠	7,406,894,000	١٢،٠
٢٠١١	9,764,310,000	١١،٠
٢٠١٢	16,923,760,000	١١،٩
٢٠١٣	18,323,970,000	١٢،١
٢٠١٤	19,828,902,000	١٠،٦
٢٠١٥	19,418,897,000	١٠،٥
٢٠١٦	19,003,453,000	١٠،٨

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء لسنوات مختلفة .

يتضح من الجدول في اعلاه ارتفاع معدلات البطالة في العراق الى مستويات مرتفعة ، حيث وصلت الى اعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٣ (٢٨،١) ، ويعود ذلك الى القرارات الخاطئة التي اتخذت لحل بعض الوزارات ومن ابرزها حل وزارة الدفاع وتسريح آلاف العسكريين ، فضلا عن عوامل تدهور الاستقرار الامني والسياسي الذي شهده العراق في ذلك العام والاعوام التي تلته ،اما في عام ٢٠٠٤ نلاحظ هناك انخفاض نسبي لمعدل البطالة ولكن لم يكن بنسبة كبيرة اذ ما زالت النسبة مرتفعة جدا حيث انخفضت الى (٢٦،٨) ، ولكن الاعوام التي تلت عام ٢٠٠٤ بدأت معدلات البطالة بالانخفاض وبنسبة كبيرة لتبلغ (١٧،٩) لسنة ٢٠٠٥ ، وبعد ذلك استمرت معدلات البطالة بالانخفاض التدريجي لتبلغ ادنى مستوى لها في عام ٢٠١٥، اذ يرجع هذا الانخفاض الى التحاق نسبة كبيرة من الشباب في الحشد المقدس بعد فتوى الجهاد الكفائي من المرجعية الرشيدة ، استثمار القطاع الخاص في فتح المدارس الاهلية ورياض الاطفال والمستشفيات الاهلية ، الدور الكبير للعتبات المقدسة من خلال توفيرها للمزيد من فرص العمل اضافة الى البرامج والاجراءات التي اتخذتها الدولة للتخفيف من حدة معدلات البطالة .

لكن هناك من يقول ان السبب الرئيسي في انخفاض معدلات البطالة في العراق ليس البرامج والاصلاحات التي اتخذت من قبل الدولة ، وانما الى اعتماد آليات جديدة في جمع البيانات الخاصة بالبطالة ، واستبدال السؤال المعتمد في مسح التشغيل والبطالة بما يتناسب مع معايير منظمة العمل الدولية ، فعد الشخص الذي عمل ساعة واحدة بأجر في الاسبوع الماضي ليس عاطلا عن العمل .(محمود ، عبد اللطيف ، ٢٠١٧ :٢٧٤)

كما يتضح من خلال الجدول (١) ان هناك علاقة عكسية بين القروض والسلف الممنوحة من المصارف التجارية ومعدلات البطالة ، اذ نلاحظ انه كلما ازداد حجم الاقراض يصاحبه تراجع في معدلات البطالة ، مما يدل على ان القروض احد الاسباب الرئيسية المؤثرة في البطالة من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار ، فعندما يزداد حجم الاقراض الممنوح من المصارف التجارية يزداد بذلك الطلبان الاستثماري والاستهلاكي ، مما يعني ارتفاع في الطلب الكلي على السلع والخدمات ، الامر الذي

يدفع المنتجين لزيادة انتاجهم لتعويض النقص في العرض الكلي مما يتطلب توسيع الطاقة الانتاجية للمشروعات الانتاجية وبذلك يزداد الطلب على الايدي العاملة فيزداد مستوى التشغيل الامر الذي يؤدي الى تخفيض معدل البطالة ، بالاضافة الى ذلك هناك جزء من القروض تنفق في اقامة مشاريع انتاجية جديدة ، الذي يساهم في استيعاب جزء من الايدي العاملة الباحثة عن العمل ، وبالتالي يعود ذلك على معدل البطالة بتخفيضه . اضافة الى الاثر الايجابي الذي قام به البنك المركزي من خلال دعمه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ميسرة . وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات الاقتصادية التي اثبتت ذلك ومنها دراسة (Moinescu , 2008) ، ودراسة (GÖÇER 2013) ويمكن توضيح معدلات البطالة في العراق من خلال الشكل البياني الاتي :

شكل (١)

تطورات معدلات البطالة في العراق .

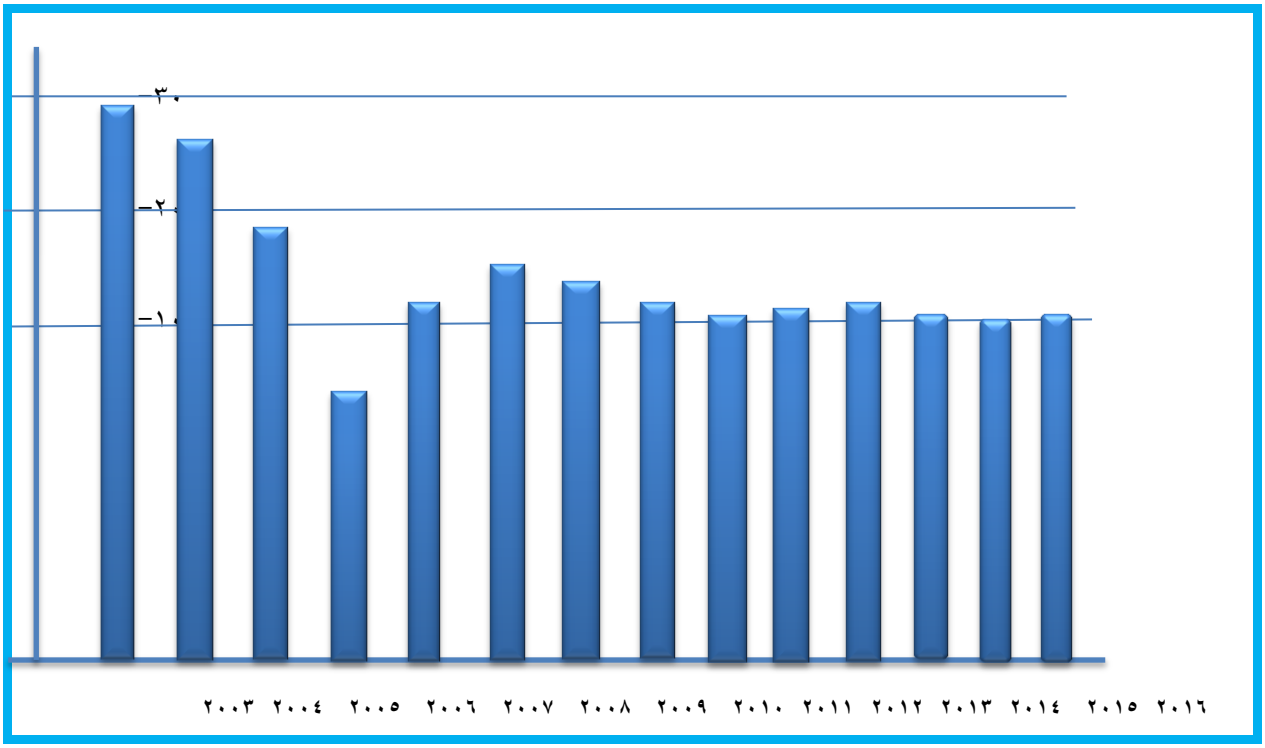

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١)

ثانيا :- تحليل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال فترة الدراسة وعلاقته بسياسات الاقراض .

يمكن توضيح تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق كما في الجدول التالي :-

جدول (٢)

تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٦ .

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (دينار)	نسبة النمو (%)
٢٠٠٣	٦٦،٣٩٨،٢١٣	٠٠٠
٢٠٠٤	١٠١،٨٤٥،٢٦٢,٤	٥٣،٣
٢٠٠٥	١٠٣،٥٥١،٤٠٣,٤	١،٦
٢٠٠٦	١٠٩،٣٨٩،٩٤١,٣	٥،٦
٢٠٠٧	١١١،٤٥٥،٨١٣,٤	١،٩
٢٠٠٨	١٢٠،٦٢٦،٥١٧,١	٨،٢
٢٠٠٩	١٢٤،٧٠٢،٨٤٧,٩	٣،٣
٢٠١٠	١٣٢،٦٨٧،٠٢٨,٦	٦،٤
٢٠١١	١٤٢،٧٠٠،٢١٧,٠	٧،٥
٢٠١٢	١٦٢،٥٨٧،٥٣٣,١	١٤
٢٠١٣	١٧٤،٩٩٠،١٧٥,٠	٧،٦
٢٠١٤	١٧٥،٣٣٥،٣٩٩,٦	٠،١٩
٢٠١٥	١٨٢،٠٥١،٣٧٢,٦	٣،٨
٢٠١٦	١٩٩،٤٧٦،٦٠٠,٢	٩،٥

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير الاحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات من ٢٠٠٤ – ٢٠١٦ ، البنك المركزي العراقي – دائرة الاحصاء والابحاث – التقارير الاقتصادية السنوية لنفس الفترة .

يتضح من الجدول (٢) ان هناك نمو تدريجي وبطيء في معدل الناتج المحلي الاجمالي ، مع استمرار النمو النسبي المتذبذب حتى عام ٢٠١١ ، ويعود الفضل في التحسن النسبي في نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة صادرات العراق منه ، اذ ان القطاع النفطي

يشكل اكثر من ٥٥% من الناتج المحلي الاجمالي . ومن الملاحظ ايضا ومن خلال الجدول (٢) ارتفاع معدل الناتج في عام ٢٠١٢ بشكل ملموس ليصل الى (١٦٢،٥٨٧،٥٣٣,١) ترليون دينار عراقي وبنسبة نمو بلغت (١٤%) ، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع كمية النفط المنتجة والمصدرة من (٩٧٠،١) مليون برميل في عام ٢٠١١ الى (١٠٧٦،٩) مليون برميل لعام ٢٠١٢ أي بنسبة ارتفاع بلغت (١١%) الامر الذي يدل على اولوية القطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الاجمالي ، وتماشى ذلك مع توجه السياسة الاستثمارية لخطة التنمية الوطنية (٢٠١٣ – ٢٠١٧) . (البنك المركزي ، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠١٢ : ٩) .

اما بخصوص عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ يتضح ان هناك ضعف في نمو معدل الناتج المحلي ، اذ كانت نسبة النمو ضعيفة جدا لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ حيث بلغت (٠،١٩) و (٣،٨) على التوالي ، ومن اسباب ذلك عدم اقرار الموازنة لسنة ٢٠١٤ حيث عكس هذا الامر اثار سلبية على كل القطاعات الاقتصادية ، الذي تزامن مع هبوط اسعار النفط ، حتى وصل سعر البرميل الى اقل من ٤٥ دولار ، وانشغال الدولة بمحاربة الارهاب المتمثل ب(داعش) وتوفير تكاليفه الباهظة اضافة الى الفساد المالي والاداري الذي يعاني منه البلد في جميع مفاصله . اضافة الى ذلك فقد افتقد العراق سياسة تنويع مصادر الدخل ، وانحسار الطاقة الانتاجية نتيجة انكفاء وتوقف الانشطة الصناعية والزراعية مما ادى الى نقص في العرض الكلي وعدم قدرته على اللحاق بالطلب الكلي مما ادى الى فتح قناة استيرادية واسعة ، ولمواجهة هذه التحديات فقد عمدت الحكومة العراقية الى القيام بسلسلة من الاصلاحات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو الشامل والمستدام ، وذلك من خلال اتباع سياسة تقشفية لاسيما ترشيد الانفاق العام ، تنويع مصادر موارد الاقتصاد ، زيادة الضرائب والرسوم الكمركية والسيطرة على المنافذ الحدودية ، دعم القطاع الخاص بهدف زيادة الاستثمار والتنوع الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل ، اضافة الى ذلك قدم البنك المركزي الدعم للاقتصاد من خلال تنمية القطاع الصناعي والزراعي ودعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم القروض الميسرة بهدف زيادة الايرادات من القطاع غير النفطي . (البنك المركزي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٤ و٢٠١٥ :١٥و١٦ على التوالي) . وفي عام ٢٠١٦ عاد معدل الناتج الى النمو المرتفع مرة اخرى على الرغم من

التحديات التي يشهدها العراق المتمثلة بمحاربة الارهاب وتدهور الوضع الامني ، نتيجة للزيادة الحاصلة في انتاج النفط وتصديره والاستثمار الاجنبي المباشر المتصل بانتاجه ، فبلغ معدل التصدير اليومي ٣،٣ مليون برميل يوميا مقابل ٣ مليون برميل لعام ٢٠١٥ . (البنك المركزي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٦: ١٧) . ومن خلال ذلك كله يتبين لنا مدى التذبذب وعدم الاستقرار الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي الذي ينعكس على تدني نمو الناتج المحلي الاجمالي ، نتيجة للتحديات والانتكاسات السياسية والامنية التي يمر بها العراق منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الآن . ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكلين البيانين التاليين :-

شكل (٢)

تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي للمدة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٦ بالأسعار الثابتة .

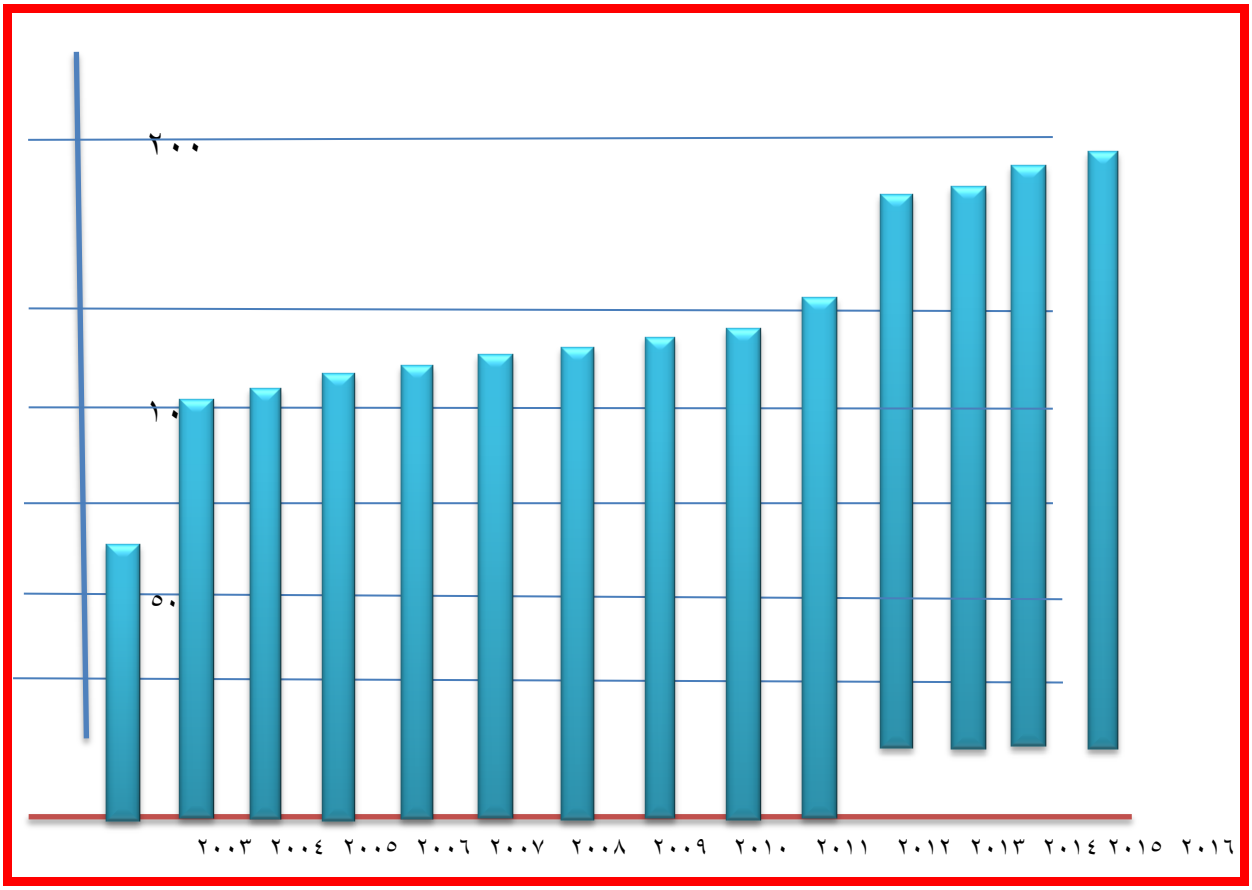

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢) .

شكل (٣)

تطور نسب نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٦ .

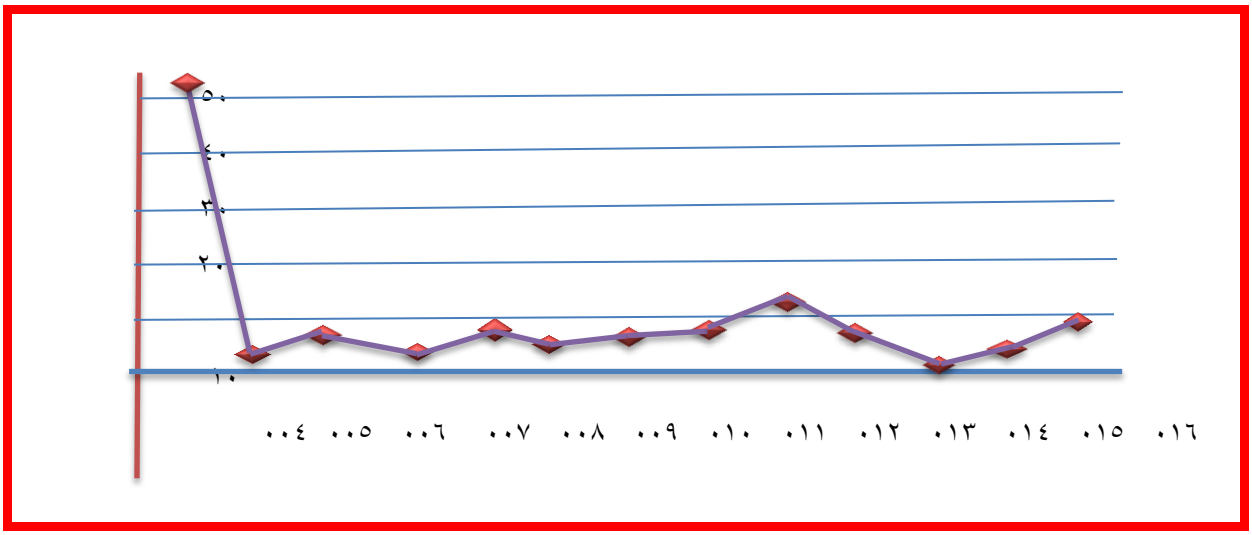

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢) .

المبحث الثالث :- الجانب التطبيقي

اولا: صياغة وتوصيف النموذج.

نظرا للأهمية التي تتمتع بها سياسة الاقراض المتمثلة بالقروض والسلف الممنوحة من قبل المصارف التجارية في العراق خلال مدة البحث وأثرها في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية المدروسة ، لابد من استخدام الاساليب الاحصائية لقياس وتقدير العلاقات الاقتصادية بشكل كمي من خلال توصيف العلاقة الرياضية بين متغيرات النموذج القياسي ، واختبار معنوية النتائج التي يتم التوصل اليها . ولغرض صياغة نموذج قياسي ، لابد من التعرف على المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة الداخلة فيه وكما يلي:-

اولا – المتغير المستقل . تم استخدام متغير مستقل واحد هو القروض والسلف الممنوحة من المصارف التجارية .

ثانيا :- المتغيرات التابعة . وهي كل من المتغيرات الاقتصادية الحقيقية التالية (البطالة، الناتج المحلي الاجمالي) .

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة النموذج الاقتصادي القياسي الذي يتم الاعتماد عليه في تحديد علاقات الاثر والارتباط بين المتغيرات

المستقلة والمتغيرات التابعة وفق الصيغة الرياضية الاتية (الانحدار الخطي البسيط) :

$$Yi= \quad + BiXi + Ui$$

حيث ان :-

Y = المتغير التابع .

X = المتغير المستقل .

= الحد الثابت .

Ui = المتغير العشوائي .

(i=1,2,3……n)

وسوف يتم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS)

ثانيا: اختبار علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة .

تم اختبار فرضية الارتباط بين (القروض والسلف X) والمتغيرات التابعة (البطالة ، الناتج المحلي الاجمالي) التي اعطيت الرموز (y1, y2) على التوالي .

تم استخدام فرضية العدم الرئيسية والتي رُمِزَ لها (H1) وكما يلي :-

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين القروض والسلف الممنوحة من المصارف التجارية والمتغيرات الاقتصادية المدروسة)

وبعد تحليل البيانات وضعت النتائج كما موضحة في الجدول (٣) الآتي

جدول (٣)

نتائج علاقة الارتباط ومستوى المعنوية بين المتغير المستقل القروض والسلف (X) والمتغيرات التابعة .

المتغير المستقل (X)	المتغير التابع (Y)	معامل الارتباط (r)	قيمة الارتباط	Sig	قيمة المعنوية
القروض والسلف x	معدل البطالة السنوي y2	-٠،٦٦	متوسط	٠،٠٠٩	معنوي
	الناتج المحلي الاجمالي y3	٠،٩٥	قوي	٠،٠٠٠	معنوي

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الاليكترونية – برنامج spss .

تبين من خلال نتائج التحليل ان هناك علاقة ارتباط عكسية بين القروض والسلف والمتغير التابع (معدل البطالة السنوي) وبمستوى معنوية قوي ، كما تبين ايضا وجود علاقة ارتباط ايجابية قوية بين القروض والسلف والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) وبمستوى معنوية قوي ، اذ بلغ معامل الارتباط بين القروض والسلف ومعدل البطالة السنوي (– ٦٦%) وهي قيمة سالبة ايضا ، وبمستوى معنوية بلغت (٠،٠٠٩) وهذا يعني انه من بين كل ١٠٠٠ قرار برفض فرضية العدم التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين القروض والسلف الممنوحة من المصارف التجارية ومعدل البطالة السنوي) هناك ٩ قرارات خاطئة فقط وهي نسبة قليلة ، وهذه النتيجة تدعم الفرضية الفرعية الاولى بوجود علاقة بين القروض والسلف ومعدل البطالة السنوي ، ويجب الافادة من ذلك في امكانية زيادة حجم القروض والسلف من خلال قيام السلطة النقدية بتخفيف القيود المفروضة على التوسع في الاقراض .

كما بلغ معامل الارتباط بين القروض والسلف والناتج المحلي الاجمالي (٩٥%) وهي قيمة موجبة تعبر عن ارتباط قوي بين المتغيرين وبمستوى معنوية قوي اذ بلغ (٠،٠٠٠) ، وهذا يعني انه من بين كل ١٠٠٠ قرار برفض الفرضية العدمية التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين القروض

والسلف والناتج المحلي الاجمالي) ، هناك نسبة ضئيلة جدا من الخطأ لا يعتد بها ، وهذه النتيجة تدعم الفرضية الفرعية الثانية من انه توجد علاقة موجبة بين القروض والسلف والناتج المحلي الاجمالي ، مما يدل على الاهمية الكبيرة للقروض والسلف من خلال المساهمة في تمويل المشاريع الانتاجية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

ثالثا: اختبار فرضية علاقة التأثير.

اختبار فرضية علاقة التأثير للقروض والسلف في المتغيرات الاقتصادية المدروسة .

تم استخدام فرضية العدم الرئيسية للاختبار H0 والتي نصت على (ليس هناك علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين القروض والسلف الممنوحة من المصارف التجارية والمتغيرات الاقتصادية المدروسة) وقد تم اعطاء المتغير المستقل القروض والسلف الرمز X ، في حين اعطيت المتغيرات التابعة (معدل البطالة السنوي ، والناتج المحلي الاجمالي) الرموز (y1, y2) على التوالي .وقد تفرع عن الفرضية الرئيسية فرضيتين فرعيتين ، كل فرضية فرعية تختص بإختبار علاقة التأثير بين المتغير المستقل المذكور والمتغيرين التابعين التي تم ذكرها آنفا وعلى النحو الآتي:-

أ- اختبار فرضية التأثير للقروض والسلف الممنوحة من المصارف التجارية في معدل البطالة السنوي .

تم استخدام الفرضية الفرعية لاختبار اثر القروض والسلف في معدل البطالة السنوي والتي نصت على (ليس هناك اثر ذو دلالة احصائية للقروض والسلف الممنوحة من المصارف التجارية في معدل البطالة السنوي) وبعد تحليل البيانات ، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم وكما يلي :-

جدول (٤)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار اثر القروض والسلف في معدل البطالة السنوي .

المتغير المستقل (X)	المتغير التابع (Y)	α	β	T المحسوبة	F المحسوبة	R Square	Sig
القروض والسلف (X)	معدل البطالة السنوي Y2	18.927	-3.139E-10	-3.096	9.587	0.44	0.009

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الاليكترونية .

يتضح من الجدول (٤) ان متغير القروض والسلف المصرفية له تأثير عكسي (علاقة سالبة) على معدل البطالة ، كما يتضح ذلك من الاشارة السالبة التي تظهر على معامل بيتا (β) حيث بلغت قيمتها (3.139E-10-) ، وبمستوى معنوية (0.009) كما يتضح من الجدول ان القدرة التفسيرية لمعامل التفسير (R Square) (44%) الذي يعني ان متغير القروض والسلف يفسر ما نسبته (44%) من التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة السنوي ، اما النسبة المتبقية (56%) تعود لتداخل عوامل اخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي ، وهذه النتيجة تدعمالفرضية الفرعية الاولى بوجود اثر للقروض والسلف في معدل البطالة السنوي ، في حين بلغت قيمة معامل بيتا كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.587) ، وقيمة (T) المحسوبة (-3.096) وهي اكبر من قيمتهما الجدولية مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الثانية . كما انها تتناسب مع المنطق الاقتصادي ، اذ يجب ان تكون العلاقة عكسية بين القروض والسلف ومعدل البطالة ، أي بمعنى عندما يزداد حجم الاقراض المصرفي يزداد تبعا لذلك الطلب الاستثماري ، وبذلك تزداد الطاقة الانتاجية نتيجة اقامة مشاريع انتاجية جديدة او توسيع الطاقة الانتاجية للمشاريع القائمة او عندما تمنح القروض لغرض اقامة المشاريع الصغيرة ويتم استغلالها بشكل صحيح ، مما يساهم في زيادة الطلب على الايدي العاملة ويزداد مستوى التشغيل وينتج عن ذلك تقليل او القضاء على البطالة في المجتمع وتنشيط الاقتصاد وازدهاره . وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة ومنها دراسة (الغالبي ، عطشان) التي تمت الاشارة لها فيما سبق ، وكذلك دراسة Nwezeaku & 2015 . التي اشارة الى عكسية العلاقة بين المتغيرين .

ب- اختبار فرضية التأثير للقروض والسلف الممنوحة من المصارف التجارية في الناتج المحلي الاجمالي .

تم استخدام الفرضية الفرعية الثالثة لاختبار اثر القروض والسلف في الناتج المحلي الاجمالي والتي نصت على (ليس هناك اثر ذو دلالة احصائية للقروض والسلف الممنوحة من المصارف التجارية في الناتج المحلي الاجمالي) وبعد تحليل البيانات ، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (٥) وكما يلي :-

جدول (٥)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار اثر القروض والسلف في الناتج المحلي الاجمالي .

المتغير المستقل (X)	المتغير التابع (Y)	α	β	T المحسوبة	F المحسوبة	R Square	Sig
القروض والسلف (X)	الناتج المحلي الاجمالي Y3	9.97E+7	0.003	10.860	117.930	0.90	0.000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الاليكترونية – برنامج spss .

يتضح من الجدول (٥) وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى (0.000) لمتغير القروض والسلف الممنوحة من المصارف التجارية في الناتج المحلي الاجمالي ، اذ بلغت قيمة معامل بيتا (β) (0.003) كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (117.930) ، وقيمة (T) المحسوبة (10.860) وهي اكبر من قيمتهما الجدولية مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الثالثة ، كما بلغ معامل التحديد (R Square) (90%) الذي يعني ان متغير القروض والسلف يفسر ما نسبته (90%) من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي ، اما النسبة المتبقية (10%) تعود لتداخل عوامل اخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي ، وهذه النتيجة تدعم الفرضية الفرعية الثانية بوجود اثر للقروض والسلف في الناتج المحلي الاجمالي .

ان ما تم التوصل اليه من نتائج يتماشى مع المنطق الاقتصادي ، اذ ان القروض والسلف تساهم في تنشيط الاقتصاد من خلال الدور الذي تمارسه في تمويل المشروعات الانتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد ، سواء كانت مشروعات كبيرة او الصغيرة منها مما ينعكس على توسيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ، من خلال زيادة الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي مما يعني زيادة الطلب الكلي الذي يدفع بالمنتجين الى زيادة انتاجهم لسد النقص في العرض الكلي من السلع ، مما ينعكس ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي وزيادته .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات .

اولا : الاستنتاجات .

١ – غياب التخطيط الاستراتيجي عن الاقتصاد مما جعله عرضة للعديد من الازمات الاقتصادية والمشاكل التي يصعب حلها ، مما اثر ذلك على اداء القطاع المصرفي بشكل ملحوظ بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتخبط بالسياسات الاقتصادية وحالة عدم التأكد وارتفاع درجة المخاطرة ادى الى اضطراب المؤشرات المالية للجهاز المصرفي وعدم استقرارها وتفاوت نسب النمو بشكل كبير .

٢– من ناحية علاقة سياسات الاقراض بالمتغيرات الاقتصادية المدروسة ، فقد اثبتت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين الاقراض والبطالة ، في حين كانت العلاقة ايجابية بين الاقراض والناتج المحلي الاجمالي .

٣ – معدلات البطالة كانت مرتفعة في بداية سنوات الدراسة ثم بدأت بالانخفاض التدريجي ، واستمر الانخفاض حتى نهاية سنوات الدراسة . في حين كان الناتج المحلي الاجمالي متدنيا في بداية الدراسة ، ثم بدأ بالنمو والارتفاع حتى وصل الى اعلى مستوى له في نهاية الدراسة وهذا مؤشر جيد على ان القروض والسلف قد كان لها الاثر الكبير في تحسين وتشجيع النمو الاقتصادي .

٤ – على الرغم من العلاقة الايجابية القوية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة التي توصلت اليها الدراسة الا ان مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية متواضعة ولم ترتقي الى النسب العالمية .

ثانيا: التوصيات .

١–اعداد الخطط الاقتصادية طويلة المدى التي تكون مبنية على اسس علمية مدروسة ، تكفل تطوير القطاعات الاقتصادية ، وخاصة القطاع المصرفي لما له من دور فعال في تنشيط التنمية الاقتصادية .

٢ – على الحكومة العمل على توفير البيئة المناسبة للاستقرار الاقتصادي ، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار الامني والسياسي ، اللذان يعتبران من العوامل الرئيسية اللازمة لخلق بيئة اقتصادية تشجع على الاستثمار بجميع اشكاله ، وتقلل المخاطر النظامية وتشجع المصارف على التوسع في الاقراض .

٣– استنادا الى ما اظهرته نتائج الدراسة من تأثير النمو في حجم الاقراض على معدل البطالة باتجاه تقليلها والحد منها وزيادة الناتج

المحلي الاجمالي ، هذا الامر يشجع على انتهاج سياسة اقراض توسعية ، وذلك من خلال قيام السلطة النقدية بتخفيف القيود على منح الاقراض من قبل المصارف وتشجيعها على ذلك .

٤- نظرا لان مساهمة الاقراض من المصارف التجارية في تنشيط التنمية الاقتصادية غير فعال بالمستوى المطلوب ، توصي الدراسة بضرورة القيام بالمزيد من البحوث والدراسات باستخدام متغيرات اخرى اكثر عمقا لمعرفة الاسباب الحقيقية التي تقف وراء محدودية التأثير للاقراض المصرفي في النشاط الاقتصادي العراقي .

المصادر .

الكتب العربية والمترجمة

١- ساموبلسون ، نوردهاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ص451.

٢- السيسي ، صلاح الدين ، قضايا مصرفية معاصرة – الائتمان المصرفي ، الضمانات المصرفية ، الاعتمادات المستندية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ : ١٥ .

الرسائل والاطاريح الجامعية .

٢- صباح ، بهية مصباح محمود ، العوامل المؤثرة على درجة امان البنوك التجارية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠٠٨ ،ص٨١ .

البحوث والدراسات .

٣- محمود ، صباح فيحان ، عبد اللطيف ، قتيبة ماهر محمود ، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٣) دراسة قياسية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية – المجلد ٢ – العدد ٣٨ ، ٢٠١٧ ، ص٢٧٤ .

٥- الشيخلي ، فالح عبد الكريم ، سياسات واجراءات الاقراض ، مجلة الرشيد المصرفي ، العدد الثاني – السنة الثانية ، ٢٠٠١ : ١٨ .

٦- مجلة معهد الدراسات المصرفية ، الكويت ، ٢٠١١ : ١١ .

التقارير.

١- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٥ ، ص٢ .

٢- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠١٢ ، ص٩ .

٣- البنك المركزي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٤ و٢٠١٥ ، ص١٥و١٦ على التوالي .

٤- البنك المركزي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٦، ١٧ص .

المصادر باللغة الانكليزية .

A. BOOKS .

1-David , Beim O. , and Charles , Calomiris W. , Eerging Financial Markets , McGraw , Hill Irwin , New York , 2001 , p55 .

2- Franklin , Allen and Douglas , Gale , optimal financial crises ,the journal of financie , 2010, P 5 .

3-C. Colander, David, Macroeconomics, Sixth edition, 2006, p 148

4- McConnell , Campbell R. , Brue , Stanley L., Macroeconomics , principles , problems , and policies , 2008, p 129.

5-E. Leamer, Edward, Macroeconomic Patterns and Stories, University of California, 2009, p 19 .

6- E. Greene, Joshua, Macroeconomic, Analysis and Policy, Singapore, Management, University, Singapore, 2017, p 12 .

B. Researches , Reviews and Studies
1-Owino , Michael Otieno , The effect of the lending policies on the ievels of non-performing ions(NPLs) of commercial banks in Kenya , 2012 , p v .
2- Byrne, David & Strobel, Eric, the definition of development in developing countries, case of Trinidad and Tobago , University of Nottingham, the Center of economic research, 2001, p 4-5 .
3- Gocer , ´smet , Relation between Bank Loans and Unemployment in the European Countries , Department of Economy and Finance-Aydin Economy Faculty-Adnan Menderes University, Aydin-Turkey,2013 .
4- Moinescu , Bogdan , Banking stability and unempl0yment . An empirical analysis on Romania , National Bank of Romania , 2008 .
5 - Dr. A.B.C. Akujuobi , Professor N.C. Nwezeaku , Bank Lending Activities and Economic Development in Nigeria; An Empirical Investigation , Department of Management Technology, Federal University Of Technology Owerri, Imo State , 2015 .

Commercial banks enjoy great importance in all economies in the world, both developed and developing, because of their prominent and fundamental role that affects the economic life of the country in all respects. One of the most important functions of commercial banks is the provision of bank loans, which play a role Is pivotal in financing production processes that will contribute to increased demand for employment, reduce unemployment in the country and increase gross domestic product.

In this context, the researcher studied the impact of lending policies on economic development in Iraq. The study examined the loans and bank advances granted by these banks as an independent variable, both the annual unemployment rate and the growth of GDP as dependent variables. By applying the simple linear regression model and using the SPSS program. The study showed an inverse relationship between the independent variable and the annual rate and unemployment, while the correlation between the independent variable and GDP growth was positive. However, the study showed that the banking sector in Iraq needs a certain amount of development to contribute to economic development better.